

أمن الخليج والمتغير الأمريكي

عبد الجليل زيد المرهون(*)

باحث بحريني.

في التاسع من نيسان / أبريل تكون قد مرت ثلاث سنوات على سقوط بغداد على أيدي القوات الأمريكية في العام ٢٠٠٣. وفي هذه الفترة، شهدت بيئة الأمن في الخليج نمطاً كثيفاً من المتغيرات. وعلى الرغم من أن هذه البيئة لم تدخل طور التعريف الاستراتيجي الجديد، فإن عناصر الوهن وغياب اليقين قد تكتثفت في سماء المنطقة، وبات من الضروري العمل على بناء مقاربة جديدة لقضية الأمن في الخليج، مقاربة تلاحظ العناصر المتغيرة وتلك السائرة على طريق التحول، ولا تقفز على المعطيات البنيوية للمعضلة. وهذه مهمة يجب على الخبراء والباحثين الخليجيين والعرب النهوض فيها.

أولاً: بيئة أمنية مستجدة

يمكن تشخيص سبعة متغيرات أساسية على صعيد بيئة الأمن الخليجي، تتمثل في: زيادة وتيرة العنف الداخلي المسلح، والمتغير العراقي، أو لنقل متغير السياسة الأمريكية في العراق، وقضية البرنامج النووي الإيراني والمقاربة الأمريكية الخاصة بها، والتوجه الجديد لحلف شمال الأطلسي (الناتو) وسعيه لد أدواره إلى منطقة الخليج، والاتجاهات الجديدة نحو الإصلاح السياسي وما تفرضه من مفاعيل على مستوى الساحات الوطنية كما على المستوى الإقليمي العام. وهناك متغير سادس يتمثل في البيئة الراهنة للعلاقات الأمريكية الهندية وانعكاساتها الإقليمية، في حين يبدو أمن الطاقة الصيني متغيراً سابغاً ذا صلة بأمن الخليج^(١).

(*) من مؤلفاته: الأمن الغذائي لدول حوض الخليج: دراسة منهجية في التحليل الرياضي لأزمة الغذاء (١٩٩٤)؛ أمن الخليج بعد الحرب الباردة (١٩٩٧)، وأمن الخليج بعد حرب العراق (٢٠٠٥).

(١) حول تطورات الطلب النفطي الصيني، انظر: Erica Strecker Downs, *China's Quest for Energy Security* (Santa Monica, CA: Rand, 2000).

وحول العلاقات الصينية - الخليجية، انظر: عبد الجليل زيد المرهون، «الصين والشرق الأوسط: الحقيقة =

ويعتبر المتغير العراقي أو بتعبير أدق المتغير الأمريكي في العراق هو الأكثر بروزاً في منظومة متغيرات الأمن الخليجي، وقد أفرز مجموعة معطيات ذات صلة: يتمثل المعطى الأول في انتشار قوات أمريكية ذات ثقل متقدم في شمال الخليج العربي، وذلك للمرة الأولى على الإطلاق في تاريخ المنطقة.

وسيقود هذا المعطى بدوره إلى جملة نتائج هي: إعادة صوغ مقاربة الانتشار العسكري الأمريكي في الداخل الخليجي، ومن ثمّ إعادة رسم موقع هذا الداخل في خارطة الوجود العسكري الأمريكي في الساحة الدولية^(٢). علماً بأن الولايات المتحدة لن تتعامل مع دول مجلس التعاون الخليجي كجهة واحدة بل كمجموعة دول ذات خيارات متفاوتة. بيد أن النتيجة تبقى واحدة، أو قريبة من التماثل، في مغزاها الاستراتيجي الأخير.

ومن النتائج الأخرى للمعطى العسكري الأمريكي في العراق زيادة حدّة الضغوط السياسية والنفسية على إيران، وهذا سيقود إلى نتائج أساسية منها: زيادة فرص الاتجاه المحافظ المعادي للغرب في السياسة الإيرانية، وزيادة الاتجاهات العسكرية والتسليحية لدى طهران، وتعزيز التقارب الإيراني - الروسي، وزيادة الشعور الإيراني بأهمية الاقتراب من الدول العربية في الخليج^(٣).

= «والوهم» الرياض، ١٢/٣/٢٠٠٤، و John Calabrese, *China's Changing Relations with the Middle East* (London; New York: Pinter Publishers, 1991).

(٢) حول مستقبل الانتشار العسكري الأمريكي في العالم، انظر: Tariq Ali, «The Withdrawal of Foreign Troops is the Only Solution,» *Guardian*, 12/8/2004.

(٣) منذ الحرب الأمريكية على العراق تزايدت حدّة التوتر في العلاقات الأمريكية - الإيرانية في ما يتعلق بتطوير طهران برنامجها النووي، وقد نتج هذا التوتر من تباين رؤى كلّ من الطرفين حول الحقّ في تطوير قدرات نووية، فقد صرح الرئيس بوش بأن «العالم الحرّ لن يقبل بحصول إيران على السلاح النووي». وسعى لنقل القضية إلى مجلس الأمن بهدف فرض عقوبات على طهران، في حين ترى الأخيرة أنّ من حقها تطوير قدرات نووية لأغراض سلمية، وبخاصة مع تزايد حاجتها إلى الطاقة. ولنزع فتيل هذا التوتر الذي بلغ ذروته في موسم انتخابات الرئاسة الأمريكية، توسط الاتحاد الأوروبي، وتمكنت كلّ من بريطانيا وفرنسا وألمانيا من إقناع طهران في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤ «بالوقف التام والشامل لكل أنشطة البرنامج النووي وطوال فترة المفاوضات»، وعلى الرغم من أنّ واشنطن قد سمحت للاتحاد الأوروبي بتأدية هذا الدور، إلا أنها ظلت متمسكة برؤيتها الخاصة بأنّ الوسيلة المثلّ للتعامل مع إيران هي الدبلوماسية المستندة إلى التهديد باستخدام القوة، وذلك لمنعها من الحصول على التكنولوجيا النووية، ومن هنا تعددت التصريحات الأمريكية المهددة لطهران، وقد كان من أبرزها تصريح وزير الخارجية كوندوليزا رايس، لصحيفة *لوس أنجلوس تايمز*، ٢٥/٣/٢٠٠٥، والذي جاء فيه: «إن الأخطار الناجمة عن برامج تخصيب اليورانيوم كبيرة، إلى الحدّ الذي يُفضّل معه عدم وجودها»، مضيفة: «إن السياسة الأمريكية تجاه البرنامج النووي الإيراني مبنية على أساس عدم امتلاك طهران برنامج تخصيب اليورانيوم خلافاً لما يحقّ لها كعضو في معاهدة إن بي تي». ومثل هذا التصريح يعني أنّ إيران قد تخطت من وجهة النظر الأمريكية ما هو مسموح لها بموجب هذه المعاهدة. حول التوترات الأمريكية - الإيرانية في مرحلة ما بعد الغزو الأمريكي للعراق، انظر: Kenneth M. Pollack, *The Persian Puzzle: The Conflict between Iran and America* (New York: Random House, 2004); and «Taking on Tehran,» *Foreign Affairs* (March- April 2005), and Robin Wright, «Bush Weighs Offers To Iran,» *Washington Post*, 28/2/2005.

ويتمثل **المعطى الثاني** للمتغير الأمريكي في العراق في قيام أول دولة فدرالية متعددة القوميات في الشرق الأوسط^(٤)، هذا بلحاظ أن هناك دولة اتحادية ذات طبيعة خاصة هي دولة الإمارات العربية المتحدة.

وسيرمي هذا المتغير بتداعيات أكيدة على البيئتين الأمنية والسياسية لكل من تركيا^(٥) وإيران وسوريا، بل باكستان أيضاً. وفي ما يتعلق بمقاربة الأمن في الخليج فإنّ التداعيات المحتملة على إيران وباكستان سترمي بنفسها بصور عدة على معادلة هذا الأمن.

ويتمثل **المعطى الثالث** للمتغير الأمريكي في العراق في استحداث نماذج ومقولات سياسية ستشكل موضع تقاطب إقليمي، حيث ستحظى بدعم البعض ومعارضة البعض الآخر. ولا يبدو أنّ دول المنطقة ستكون على موقف موحد منها. وهذا التقاطب حول المقولات والنماذج سيرمي بتداعياته على معادلة الأمن في الخليج^(٦).

(٤) لرؤية موسّعة حول مستقبل الدولة والمجتمع في العراق، انظر: Noah Feldman, *What We Owe Iraq: War and the Ethics of Nation Building* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004).

(٥) منذ الحرب الأمريكية على العراق تزايدت مخاوف تركيا في ما يتعلق بمستقبل مدينة كركوك. وأطلقت أنقرة العديد من التصريحات التي تحذر من مغبة اتخاذ أي خطوات لا تتفق ومصالحها المرتبطة بوضع التركمان في كركوك ووضع الأكراد في شمال العراق، وذلك بعد أن تمّ نقل السلطة إلى الحكومة المؤقتة والتي حظي فيها الأكراد بعدد من الوزارات الأساسية، على نحو رفع من سقف مطالبهم. حول هذه التصريحات، انظر: «الجيش التركي يحذر من مستقبل دموي ويرفض الفيدرالية الكردية في العراق»، **الرياض**، ١٦/٦/٢٠٠٤؛ «طالباني يحذر من انفصال كردي رداً على رفض الفيدرالية»، **الرياض**، ١٩/٧/٢٠٠٤، و«الياور يدعم الفيدرالية ويحذر تركيا من التعرض للأكراد»، **الرياض**، ٢١/٧/٢٠٠٤. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥ انتقد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان ما أسماه «فشل الولايات المتحدة في وقف المحاولات الكردية للسيطرة على كركوك المتنازع عليها وبُطئها في كبح جماح حزب العمال الكردستاني الذي يتخذ من شمال العراق قاعدة له»، وعبرَ أردوغان عن أسفه لفشل «القوات المعنية بإقامة النظام في العراق، في الاستجابة للتطورات». وأضاف: «توقعنا أن تأخذ الدول المعنية كلّ الاحتياطات من دون تأخر ضدّ التطورات التي من الممكن أن تهدد السلام الداخلي للعراق والمستقبل الديمقراطي له وعلاقاته بدول الجوار. يجب أن يعلم كل شخص أن تركيا لن تسمح بالفوضى في منطقة لا تربطنا فيها فقط علاقات تاريخية». انظر: Nimrod Raphaëli, «Iraqi Elections (V): Press Reaction from Iraq and Neighboring Countries», 5/2/2005, <http://www.memri.de/uebersetzungen_analysen/05_02_05.pdf>.

وحول الموقف التركي من قضيتي الأكراد ومدينة كركوك بصفة عامة، انظر: هاني عادل ديمتري، «معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقية»، **السياسة الدولية**، السنة ٣٩، العدد ١٥٢ (نيسان/أبريل ٢٠٠٣)، ص ١٤٠-١٤٧، و Henri J. Barkey and Graham E. Fuller, *Turkey's Kurdish Question*, Carnegie Commission on Preventing Deadly Conflict Series (Lanham, MD: Rowman and Littlefield Publishers, 1998).

(٦) حول رد فعل النظام العربي على التطورات الخاصة بالعراق، انظر: خير الدين حسيب، «الحرب الأمريكية على العراق... إلى أين؟»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٥، العدد ٢٩٠ (نيسان/أبريل ٢٠٠٣)، ص ٦-٢٣؛ أحمد يوسف أحمد، «المواقف العربية من العدوان على العراق: أفكار أولية»، ص ٣٥١-٣٦٤، وأحمد الرشيد، «موقف النظام العربي وجامعة الدول العربية في ظل الأزمة الأمريكية العراقية»، ص ١٨٧-١٩٣؛ في حسن نافعة ونادية مصطفى، محرران، **العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٤).

ويتمثل المعطى الرابع للمتغير الأمريكي في العراق في إمكانية تحوّل العراق إلى منتج نفطي خارج منظمة الأقطار المصدرة للنفط (الأوبك)^(٧)، أو غير متقيد بصورة كبيرة بسياساتها. وسيرمي ذلك، في حال حدوثه، بتداعيات ملموسة على موقف أوبك التفاوضي، كما على السياسات النفطية لدول المنطقة، بما لذلك من متضمنات سياسية واقتصادية^(٨)، ستلامس جوهر مقولات الأمن في الخليج.

ومن جهة أخرى، يمكن القول إنّ بيئة الأمن الداخلي العراقي سترمي بتداعياتها على دائرة واسعة ضمن المحيط الجغرافي المجاور للعراق، وسيكون لأيّ مناخ عراقي غير مستقر تأثيراته المباشرة في دول الجوار، وبالذات دول الخليج العربية، حيثُ تتوزع جماعات العنف السياسي بينها وبين العراق، بل إنّ بعضاً منها ينتمي إلى تنظيمات ممتدة ضمن عموم المنطقة. وليس في هذا الامتداد تطور جديد بمعيار التاريخ، إذ كانت هذه سمة المنطقة منذ نشأة التيارات السياسية الحديثة فيها. فالشيوعيون والقوميون بأجنحتهم المختلفة والاخوان المسلمون والإسلاميون الشيعة كلهم امتلكوا تنظيمات وحركات ممتدة بين العراق والخليج، بل كانت ممتدة إلى ما هو أبعد من ذلك. بيدَ أن الفرق بين التجربة التاريخية والتجربة الراهنة يكمن في اعتماد العنف السياسي المسلح خياراً موحّداً للتنظيمات الدينية السرية المتوزعة بين الخليج والعراق، ضمن أدوات متماثلة ومرحلة زمنية موحدة، وفي ظل فراغ سياسي واستراتيجي

(٧) حول احتمالات انسحاب العراق من أوبك، انظر: Vijay V. Vaitheeswaran, «Pipe Dreams in Iraq», *Foreign Policy* (September-October 2003).

وحول التقديرات المختلفة للاحتياطي النفطي العراقي، انظر: Nancy Birdsall and Arvind Subramanian, «Saving Iraq From Its Oil», *Foreign Affairs* (July-August 2004).

وحول التصورات الأمريكية المختلفة لمستقبل سياسات العراق النفطية، يمكن الرجوع إلى المصدرين نفسهما.

(٨) نتيجة أزمة منتصف الثمانينيات التي عُرفت باسم أزمة سوق المناخ التي تزامنت مع تفاقم الحرب العراقية - الإيرانية، انخفضت أسعار النفط ما أدّى إلى ركود اقتصادات دول الخليج، وبخاصة الكويت والبحرين والإمارات، حيثُ عانت هذه الدول عجزاً في ميزانياتها، الأمر الذي دفعها إلى تقليص حجم المشاريع الكبرى، وتقليص النفقات وخفض حجم المساعدات التي تقدمها لعدد من الدول العربية، فمثلاً استثنّت الكويت ٣٤ في المئة من حجم المعونات التي تقدمها للأردن وسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، وفي العام ١٩٨٧ أوقفت المساعدات التي كانت تقدمها لسوريا وفقاً للقرارات الصادرة عن القمة العربية في الخرطوم في العام ١٩٦٧. للمزيد حول هذه النقطة، انظر: Rosemarie Said Zahlan, *The Making of the Modern Gulf States: Kuwait, Bahrain, Qatar, the United Arab Emirates, and Oman*, Making of the Middle East (London: Garent Publishing Limited, 1998), pp. 170-171.

وعلى الرغم من إدراك دول الخليج مساوئ الاعتماد الكلي على عائدات النفط في تمويل عمليات التنمية، إلا أنّ الخطوات الهادفة لتنويع اقتصاداتها تتسم بالبطء. وحتى العام ٢٠٠٤ بلغ إجمالي إنتاج الدول الست مجتمعة من النفط الخام ١٥,٥ مليون برميل يومياً، في حين كان قد بلغ ١٣,٥ مليون برميل في العام ٢٠٠٢، وكان من المتوقع أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي ما قيمته ٤٢١,٥ مليار دولار، ويتكون معظمه من عائدات النفط. حول العائدات النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي، انظر: Taib Mahjoub, «2004- Bonanza Year for GCC States», *Middle East Online*, 20/12/2004, < <http://www.middle-east-online.com/english/oman/gid=12197> >.

تعاينه العلاقات الخليجية - العراقية، وانفلات أمني واسع النطاق يعيشه العراق.

وإضافة إلى قضية الأمن الداخلي، تبرز مسألة تماسك النظام السياسي في العراق كإحد العوامل المحددة لشكل واتجاه مؤثرات المتغير العراقي في بيئة الأمن في الخليج.

ولكن أياً تكن السياقات، فإنّ العلاقات العراقية - الخليجية يجب أن ترتكز بقوة على عبر الماضي ودروسه. والحذر كُّل الحذر من استسهال التحديات الهيكلية التي فرضتها على هذه العلاقات معطيات الجغرافيا والتاريخ وأخطاء البشر. ولا بُدّ في هذا السبيل من اعتماد مبدأ الحوار وقبول الآخر واحترام خصوصيته وخياراته الثقافية والسياسية.

**إنّ بيئة الأمن الداخلي العراقي
سترمي بتداعياتها على دائرة
واسعة ضمن المحيط الجغرافي
المجاور للعراق.**

وعلى النظام الجديد في العراق أن يعمل على
تحديد خياراته الدولية والإقليمية عن علاقاته
بجيرانه الخليجيين، وألا تكون هذه العلاقات
صدىً لتلك الخيارات، حتّى وإن ساد لديه اعتقاد
بأنّ لا فرق بينه وبين الخليجيين على مستوى

الخيار الدولي، فوحدة الخيار الدولي لا تعني بالضرورة وحدة مضمونه أو وحدة اتجاهاته وأهدافه، فضلاً عن نطاقه ودرجة مرونته.

ثانياً: حدود الدور الإيراني في العراق

وفي بعد محوري آخر، ذي صلة وثيقة بتفاعلات الأمن في الخليج، بدا الدور الإيراني في العراق كأداة تعزيز لموقف طهران في مقابل الفرقاء الإقليميين والدوليين.

ويمكن ملاحظة أنّ إيران قد عارضت خيار الحرب الأمريكية على العراق، ليس فقط إدراكاً منها بطبيعة الخطر الأمني الذي ستكون عرضة له كنتاج لهذه الحرب، بل لاعتقادها بأنّ ضرب بغداد قد يكون مقدمة لضرب طهران نفسها^(٩).

بيد أنّ طهران المتوجسة من التطورات الدائرة حولها، قد بدت في الوقت نفسه لاعباً أساسياً في مسارها. وتلك قضية ربما لم تكن واضحة تماماً في حسابات واشنطن. إنها لم

(٩) رأت إيران أنّ عملية ضرب العراق قد تمكن الولايات المتحدة من استكمال عملية حصارها من جهة الغرب، وقد تكون مقدمة لضربها، وبخاصة لكونها الدولة الثانية التي صنفها الرئيس بوش ضمن محور الشر، ولتزايد الضغوط الإسرائيلية على واشنطن من أجل توجيه ضربة إلى المراكز النووية الإيرانية أو إعطائها الضوء الأخضر للقيام بذلك، كما فعلت من قبل مع مفاعل «تموز» العراقي في مطلع الثمانينيات. كما شكك الرئيس الإيراني محمد خاتمي في مسألة امتلاك العراق أسلحة الدمار الشامل، وعارض فكرة تغيير النظام العراقي بالقوة، وفكرة وجود حاكم عسكري أمريكي في مرحلة ما بعد صدام. ولكن إيران اضطرت بعد سقوط بغداد للتعامل مع التطورات وفق حساباتها. حول الموقف الإيراني من غزو العراق، انظر: باكينام الشرقاوي، «المشهدان التركي والإيراني وأزمة العراق»، في: حسن نافعة ونادية مصطفى، محرران، **العدوان على العراق: خريطة أزمة ومستقبل أمة** (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣)، ص ١٢٣ - ١٥١.

تتصور المدى الذي قد يصل إليه الحضور الإيراني في العراق^(١٠).

لقد كشفت التطورات عن أمور لم تكن في الأصل سرّاً من الأسرار، فأوراق طهران في المعادلة العراقية كثيرة ومتعددة: فهي على علاقة تاريخية مع المؤسسة الدينية العراقية، أو لنقل مع جزء منها، وهي في الوقت نفسه ذات روابط وثيقة مع العديد من الأحزاب السياسية العراقية.

وبموازاة المؤسسات الدينية والسياسية، فإنّ الحضور الإيراني في عراق اليوم يمكن تلمّسه في طيف من المؤسسات الاجتماعية والخدمية المنتشرة عبر العديد من مدن العراق ومحافظاته^(١١).

وعلى صعيد الخبرة التاريخية، يمكن الإشارة إلى أنّه كان هناك تحسس أمريكي مبكر من احتمالات استغلال طهران لأية عملية تحوّل سياسي في العراق، وكانت إدارة الرئيس جورج بوش الأب معارضة بشدة لتولّي مسؤولية تغيير الحكم في بغداد، وكانت هيئة الأركان المشتركة تخشى من أن تتورط القوات الأمريكية في مستنقع السياسة العراقية، وأن تتحول إلى جيش احتلال. كما كان الرئيس بوش قلقاً كذلك من الضغوط التي كان يتعرض لها آنذاك الرئيس السوفياتي ميخائيل غورباتشوف من جانب الراديكاليين في موسكو الذين اعترضوا على التنازلات السوفياتية في حرب شنت على حليف سابق للاتحاد السوفياتي. وخشي الرئيس بوش من أنّ حركة أمريكية ضدّ حكم الرئيس العراقي في بغداد من شأنها أن تقدم لمعارض غورباتشوف مبرراً للقيام بانقلاب عليه. واعتقد صانعو السياسة الأمريكية بأنّ الرئيس العراقي سيتم إسقاطه، وأنّ المصالح الأمريكية يمكن حمايتها حتّى لو بقيت الأطر المؤسسية للدولة على ما هي عليه، بشرط أن يتم تجريد العراق من قدراته العسكرية^(١٢).

كان هذا بالأمر، أما اليوم فإنّ الإيرانيين والأمريكيين وجدوا أنفسهم وجهاً لوجه في عراق ما بعد صدام حسين. هذا العراق الذي بات بامتياز بيئة تفاعلات أمريكية - إيرانية مشتركة، بيئة تحتاج فيها طهران إلى واشنطن بقدر حاجة هذه الأخيرة إليها. هذا مع ضرورة التشديد على نسبية هذه المقولة وعدم استبعاد طابعها الافتراضي بصورة نهائية.

(١٠) عبد الجليل زيد المرهون، «إيران والولايات المتحدة: السياقات السياسية والاستراتيجية (٢ من ٢)»

الرياض، ١١/٣/٢٠٠٥.

(١١) حول النفوذ الإيراني في العراق الجديد، انظر: «الحكيم ينفي تعرض الائتلاف لضغوط إيرانية»

الحياة، ٨/٣/٢٠٠٥؛ سوّد الصالحي، «الجلبي يستغرب مساندة علاوي مواقف وزير الدفاع إزاء إيران»

الحياة، ٢/٨/٢٠٠٤؛ عبد الواحد طعمة وخلود العامري، «محاظف النجف يتهم إيران بدعم تيار الصدر، ويهدد

بالجوء إلى القوات المتعددة الجنسية» الحياة، ٤/٨/٢٠٠٤، ومحمّد نون: «إيران ترفض اتهامات وزير الدفاع

العراقي»، الحياة، ٢٧/٧/٢٠٠٤، و«طهران وبغداد تسعيان إلى تطويق مواقف شعلان: لا تعبر عن الموقف

الرسمي للحكومة العراقية» الحياة، ٢٨/٧/٢٠٠٤.

(١٢) Martin Indyk, «Watershed in the Middle East,» *Foreign Affairs*, vol. 71, no. 1 (1992), pp. 70-

93, and Roger Hilsman, *George Bush vs. Saddam Hussein: Military Success! Political Failure?* (Novato, CA: Presidio; Lyford Books, 1992).

ويدرك الأمريكيون من دون ريب هذه المعادلة، لكنها معادلة في صالحهم على أية حال، حتى وإن كانت نتيجتها الفرعية مزيداً من الحضور الإيراني، فهذه قوانين اللعبة. وهي ببساطة قوانين لا يمكن تغييرها ما دام العراق منقسماً على نفسه، على نحو يبدو نصفه البعيد عن واشنطن هو ذاته البعيد عن طهران، أو لنقل بعيداً عن سياق تفاعلاتها.

بيد أنَّ هذه المعادلة، على الرغم من نسبيتها وطابعها الافتراضي التحليلي، تفرض تحدياً من نوع آخر، تحدياً يرتبط بالجوار العراقي، وتحديدًا بالأردن ودول الخليج العربية. إذ كيف ستتعامل هذه الدول مع عراقٍ أضحى حاضناً للقوة العسكرية الأمريكية والنفوذ الإيراني في آن معاً؟

إنَّ إيران باتت، بمعيار النفوذ، مجاورة للأردن، بقدر مجاورتها لدول الخليج^(١٣)، ذلك الجوار الذي أضحى مكثفاً. ربما تكون مقارنة الوضع مختلفة في الأردن عنها في دول الخليج، فهذه الأخيرة تملك من التفاعلات والمصالح المتشابكة مع طهران ما يُحيدُ أية تأثيرات مترتبة على نفوذها في العراق، أو على الأقل يضعف من حدتها. ولكن علينا أن نلاحظ في الوقت نفسه أن سياسة خليجيين قد عبروا عن هواجسهم من الدور الإيراني المستجد في الساحة العراقية، وبخاصة التصريحات الصادرة من الرياض.

ثالثاً: القوة الأمريكية وفلسفة الموازن الخارجي

البعد المحوري الآخر من متضمنات البيئة الأمنية الجديدة في خليج ما بعد الحرب الأمريكية على العراق، يرتبط بمعضلة التوازن الاستراتيجي، أو لنقل بالإننتاج الجديد لهذه المعضلة، هذا الإننتاج الذي بدا أكثر قدرة على تفتيت مقومات الأمن.

من الجلي أن إمكانية تحقيق خيار توازن القوى دونه معضلة عدم تكافؤ القدرات العسكرية من ناحية الكيف، وحدّة مشاكل الأمن الداخلي التي يعانيها عدد من دول المنطقة، وبخاصة منذ اضطراب الوضع الأمني في العراق، وهو الأمر الذي من شأنه أن يدفع هذه الدول

(١٣) أطلق العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني تصريحاً في كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤ اتهم فيه إيران بمحاولة التأثير في الانتخابات في العراق، من أجل إقامة «هلال شيعي» في المنطقة، يمتد من العراق إلى لبنان. وقد رفضت إيران هذا الاتهام وقرّر وزير خارجيتها كمال خرازي مقاطعة اجتماع دول الجوار العراقي الذي عُقد في العاصمة الأردنية، عمّان، في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥، وقد أوضح الملك عبد الله، في وقت لاحق، بأن تصريحاته حول إقامة «هلال شيعي» حُمِلت أكثر مما تحتل في إيران، وأنه «لا يمكن أن نكون بأي شكل من الأشكال ضدّ الشيعة ونحن حريصون على أن يبقى السنة والشيعة معاً كما كانوا دائماً»، وأضاف «نتوقع أن تبادر كلّ التيارات الدينية والحزبية والسياسية للمشاركة في الانتخابات»، معتبراً أن «دعوة البعض إلى مقاطعة الانتخابات ليست في صالح العراق». كما حرص الملك عبد الله على التأكيد بأنّ ذلك التصريح قد جاء في «إطار سياسي»، وأنه «يؤمن بأن الشيعة لديهم كلّ الحق في أن يكونوا عنصراً رئيسياً في ما يجري داخل المجتمع العراقي». انظر: راغدة درغام، «الملك عبدالله للحياة: يؤسفني سوء تفسير مصطلح الهلال الشيعي»، الحياة، ٢٥/٣/٢٠٠٥.

إلى تركيز اهتمامها على الأمن الداخلي أكثر منه على سباق التسلح، يضاف إلى ذلك أن العراق سوف يبقى على الأرجح مجرداً من أي قوة عسكرية ذات شأن.

وبصفة عامة، يتمثل أحد أسباب عدم صلاحية توازن القوى كترتيب أمني في منطقة الخليج في الاختلال الكبير في التوزيع النسبي للقوة بين دول الإقليم، وهذا يعني أنه سيفضي إلى توازن غير حقيقي أو غير مستقر، تغيب فيه المفاهيم الواضحة للردع.

على صعيد حجم المكوّن البشري في المؤسسة العسكرية لدول المنطقة، سجلت إيران فإلـعراق، حتّى ما قبل احتلاله، تفوقاً على دول مجلس التعاون الخليجي، فقد بلغ حجم العنصر البشري في الجيش الإيراني ٥١٣ ألف جندي في العام ٢٠٠١ و ٤٢٤ ألفاً بالنسبة إلى العراق، في مقابل ٣٤٢ ألفاً لدول مجلس التعاون مجتمعة، علماً بأننا لسنا بصدد الحديث عن جيش خليجي موحد بالمعنى المتعارف عليه. انظر الجدول رقم (١).

ويتمتع العنصران الإيراني والعراقي بخبرة في مجال الحروب، يفتقر إليها المكوّن البشري في جيوش دول مجلس التعاون الخليجي، فقد خاضت طهران حرباً مع العراق في الثمانينيات، بينما خاض الأخير حربين متتاليتين، وعندما غزا العراق الكويت، كان من المفترض أن يتم الاعتماد على القوات الوطنية لدول المجلس أو قوات درع الجزيرة، ولكن لتدني خبرتها وعدم إعدادها جيداً، علاوة على ضعف البنى العسكرية لدول المجلس، اضطرت للاستعانة بقوات دولية ذات غطاء عربي.

الجدول رقم (١)

حجم المكوّن البشري بالألف في القوة العسكرية لدول النظام الإقليمي في الخليج إضافة إلى اليمن

٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	
٥١٣	٥١٣	٥٤٦	٥٤٠	٥١٨	٥١٣	٥١٣	إيران
٤٢٤	٤٢٩	٤٢٩	٤٣٠	٣٨٨	٣٨٣	٣٩٠	العراق
غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	٦٦	غير متوفر	غير متوفر	اليمن
٣٤٢	٣٤١	٣٠٧	٣٠٧	٣٠٧	٣٢٢	٣٢٥	دول مجلس التعاون
٦٦	٦٦	٦٥	٦٥	٦٥	٦٥	٧٠	الإمارات
١١	١١	١١	١١	١١	١١	١٠	البحرين
١٩٢	١٩٢	١٦٠	١٦٠	١٦٠	١٧٥	١٧٥	السعودية
٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٤	٤٢	عمان
١٣	١٣	١٢	١٢	١٢	١٢	١١	قطر
١٦	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٧	الكويت

ويمكن استخدام مؤشرين إضافيين في ما يتعلق بالقدرات التسليحية لدول المنطقة: الأول، خاص بحجم الإنفاق العسكري. والثاني، يرتبط بنوع الأسلحة المتاحة؛ ففي ما يتعلق بحجم الإنفاق، يلاحظ أنَّ إجمالي ما أنفقته دول المجلس أثناء حرب الخليج الثانية، بلغ حوالى ٦٥ ضعفاً لما تنفقه إيران، بينما تقلصت فجوة الإنفاق في العام ٢٠٠٢، حيثُ فاق الإنفاق الخليجي الإنفاق الإيراني بمقدار ٣٦,٩ بالمئة، كما يتضح من الجدول رقم (٢).

الجدول رقم (٢)

حجم الإنفاق العسكري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي

٢٠٠٢	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	
٤	٤,٨	٣,٩	٣	٣,٣	٣	٢,٧	٢,٥	٣,٢	٢,٣	٢,٢	٢,٥	إيران
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	العراق
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	اليمن
٤٠,١	٤١,٤	٣٥,٧	٣٩,١	٤٤,٢	٣٩,٣	٣٩,٧	٤٦,٩	٤٩,٨	٥١,٢	٦٦,١	١٦٣,٧	دول مجلس التعاون
٣,٧	٣,٦	٣,٥	٤,٥	٥,١	٤,٨	٥,١	٥,٥	٥,٩	٦,١	٦,١	٦,٣	الإمارات
٣,٩	٤,١	٤	٤,٩	٤,٨	٤,٦	٤,٧	٤,٧	٤,٦	٥	٥,٤	٥,٢	البحرين
٩,٨	١١,٣	١٠,٦	١١,٤	١٤,٣	١٠,٧	٨,٥	١٠,٣	١١,٩	١٣,٩	١٠,٦	٢٢,٦	السعودية
١٢,٣	١٢,٢	١٠,٦	١١,٤	١٢,٥	١٢,٥	١٢,٥	١٤,٦	١٥,٧	١٥,٤	١٢,٢	١٢,٣	عمان
—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	قطر
١٠,٤	٩,٠	٧,٧	٨,٣	٩,١	٨,٢	١٠,٤	١٣,٩	١٣,٣	١٢,٤	٣١,٨	١١٧,٣	الكويت

ملاحظتان: (-) لم تتوافر معلومات.

يلاحظ عدم توافر أي معلومات عن دولة قطر.

المصدر: التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي ٢٠٠٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)،

الجدول رقم (١٠ - أ - ٤)، ص ٥٣٩-٥٤٧، و SIPRI Military Expenditure Database, SIPRI Website: first. sipri.org/index.php?page=step

وعلى الرغم من هذا الانخفاض، إلا أنَّ الإنفاق العسكري في المنطقة لا يزال مرتفعاً، حيثُ تحتل العربية السعودية وإيران المركزين السابع والتاسع من بين الدول الخمس عشرة الأولى من حيثُ الإنفاق العسكري على مستوى العالم، بينما تحتل البرازيل المرتبة الرابعة عشرة، في حين شهدت الأرجنتين وغواتيمالا وفنزويلا أكبر الانخفاضات على مستوى العالم في الإنفاق العسكري^(١٤)، وهذا يعني على سبيل المقارنة أنَّ احتمال الانزلاق في سباق تسلح

(١٤) التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي ٢٠٠٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)،

نتيجة انعدام الثقة، أكبر في حالة النظام الإقليمي الخليجي منه في حالة أمريكا اللاتينية. وتجدر الإشارة إلى أن معظم إنفاق دول المنطقة، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، يتجه نحو استيراد الأسلحة التقليدية، فقد بلغت قيمة واردات دول المجلس ٨٠٦٠ مليون دولار في مقابل ١٤٤٠ مليون دولار بالنسبة إلى إيران طوال الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢^(١٥)، وهذا يعني انكشافها عسكرياً للخارج، وبخاصة للولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة، في ما يتعلق بدول مجلس التعاون. وتعتبر هذه الدول من بين أكبر ثمان وثلاثين دولة مستوردة للسلاح على مستوى العالم^(١٦)، ويعني هذا من ناحية أخرى عدم تحقق الاكتفاء الذاتي العسكري على المستوى الإقليمي، ومن ثمّ عدم قدرة هذه الدول على الدخول في أي ترتيب أمني قد يؤثر في الدول المصدرة للسلاح، من دون الحصول على موافقتها، وبخاصة الولايات المتحدة.

وإذا كان خيار التوازن العسكري منتفياً بحكم الأمر الواقع على صعيد النظام الإقليمي الخليجي، فإن خيار الدفاع المشترك لا يبدو واقعياً هو الآخر على صعيد هذا النظام.

ويشير هذا الترتيب الأمني مبدئياً إلى التزام الدول الأطراف في معاهدة الدفاع المشترك التعاون من أجل إحباط أي عدوان يقع على أي منها، أو ردعه، باعتباره مهدداً لأمن الدول الأطراف مجتمعة. وقد خبر النظام الإقليمي العربي هذا الترتيب الأمني، وهذا ما تعبر عنه معاهدة الدفاع العربي المشترك والتعاون الاقتصادي التي وقّعت في الإسكندرية في ١٧ حزيران/ يونيو من العام ١٩٥٠ في إطار جامعة الدول العربية، والتي مثلت نقلة نوعية في مجال التعاون العربي من الناحية القانونية، وبخاصة ما يتعلق بكيفية اتخاذ القرارات في مجلس الدفاع المشترك، حيث نصت على أن ما يقرره المجلس بأغلبية الثلثين يكون ملزماً لجميع الدول المتعاقدة. ولكن من الناحية العملية، لم يتعدّ ما حوته حدود النصّ، وحتى محاولات تطبيقها باءت بالفشل، وهذا ما تشير إليه خبرة العمل الأمني العربي في الأعوام ١٩٦١ و ١٩٦٢ و ١٩٦٣، وحيث إنّ النظام الخليجي في معظم وحداته نظام فرعي عن النظام الإقليمي العربي، فإنه قد خبر في جزء منه هذا الترتيب، وعانى في الوقت ذاته فشله.

وعلى صعيد الخبرة الخليجية الخاصة، طرحت القوى الخليجية وتحديداً العراق وإيران، عدداً من المشاريع التي اقترحت ترتيبات أمنية مشتركة للنظام الخليجي، وقد تزامنت بعض تلك التصورات مع تعزيز دور إيران على أثر اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥، وحيث تقلصت ذراع العراق الجيوسياسية لتزيده شعوراً بالاحتقان، وهنا رفع العراق الشعار القومي العربي في مواجهة الشعار الإقليمي الخليجي الذي نادى به طهران.

من هذه المشاريع المشروع الإقليمي الذي طرحه الشاه في آذار/ مارس من العام ١٩٧٤،

(١٥) المصدر نفسه، ص ٧١١ - ٧١٤.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٦٧٦ - ٦٨٠.

والذي اقترح ربط الدول الثماني المشاطئة للخليج بمعاهدة أمنية عسكرية مشتركة، وقد رفضته كُُل من العربية السعودية والعراق خوفاً من الهيمنة الإيرانية في حال مساندته. وقد عاد الشاه وبلور مشروعاً آخر ارتكز على ثلاث نقاط شملت إقامة حلف عسكري يحمل اسم منظمة الدفاع الإقليمية، أو الحزام الأمني الخليجي أو التحالف الخليجي، لحماية أمن وحدود الدول الأعضاء، وإخلاء المنطقة من القواعد العسكرية مع جعل إقليم عُمان خارج نطاق المياه الإقليمية، في حين فضّل العراق ربط أمن الخليج بالأمن القومي، بينما فضلت السعودية الخيار الجزيري في سياق مظلة سياسية إسلامية لأمن الخليج في وجه عام^(١٧).

طرحَت القوى الخليجية ترتيبات أمنية مشتركة للنظام الخليجي تزامنت مع تعرّز دور إيران على أثر اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥.

وفي الأخير، انتهى العقد السبعيني من القرن العشرين من دون أن تكون هناك ملامح خيار أمني محدد على مستوى النظام الإقليمي الخليجي، وفي الوقت نفسه لم تكن هناك مقاربة واضحة لهذا الأمن على صعيد قمة النظام الدولي، أو لنقل على صعيد السياسة الأمريكية في المنطقة، وفوق ذلك كُله كانت البيئة الدولية تمرّ بمرحلة عاصفة من الاستقطاب بين المعسكرين الشرقي والغربي^(١٨).

وإذا كان مبدأ كارتر قد جاء ردّاً على تطورات السبعينيات العاصفة بكل المعايير، فإن «عاصفة الصحراء»، قد أتت في العام ١٩٩١ لتمثل التجسيد الأكثر تجلياً لهذا المبدأ. وفي

(١٧) عبد الجليل زيد المرهون، «العلاقات الخليجية-العراقية ومستقبل الأمن في الخليج»، **المستقبل العربي**، السنة ٢٠، العدد ٢٢٩ (آذار/مارس ١٩٩٨)، ص ٧ - ١٠.

(١٨) في نهاية العقد السابع من القرن العشرين أخذت العلاقات الأمريكية - السوفياتية في التدهور بعد ما يقارب سبع سنوات من الانفراج، وقد كان هذا التدهور ناتجاً في المقام الأول من إدراك واشنطن أن الانفراج قد أفاد السوفيات أكثر مما أفادها وبخاصة مع تمكن حزب الشعب (الشيوعي) في أفغانستان بقيادة نور محمد تراقي من السيطرة على السلطة في ١٩٧٨، والمجموعة الماركسية بقيادة عبد الفتاح إسماعيل في اليمن من الإطاحة بحكومة الرئيس سالم ربيع علي، فراجعت واشنطن تلك السياسة أملاً في تعويض ما لحق بها من خسائر جراء الانفراج، فقامت باستغلال الخلافات السوفياتية-الصينية وبتكثيف وجودها النووي في أوروبا الغربية من خلال نشر صواريخ نووية أمريكية متوسطة المدى من طراز كروز وبيرشنغ قادرة على الوصول إلى المدن السوفياتية، وقد دعم هذا التوجه وصول رونالد ريغان إلى السلطة والذي انتقد سلفه كارتر لتخاذله أمام السوفيات، ولذا أعلن ما اصطلاح على تسميته بالحرب الباردة الجديدة منذ ١٩٨٠. للمزيد حول هذه الفترة من تاريخ تطور العلاقات الدولية، انظر: محمد السيد سليم، **تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين** (القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠١)، ص ٥٧٥ - ٥٧٧؛ عبد الجليل زيد المرهون، «المسألة الإيرانية وإشكالية الهوية»، **الاتحاد** (أبو ظبي)، ١/٦/١٩٩٣؛ B. A. Roberson, «The Impact of the International System on the Middle East», in: Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami, eds., *The Foreign Policies of Middle East States*, Middle East in the International System (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2002), pp. 55-65, and Thomas J. McCormick, *America's Half Century: American Foreign Policy in the Cold War* (New Delhi: Affiliated East-West Press PVT-LTD, 1992), pp. 80-244.

الوقت ذاته تعزز الوجود الأمريكي في المنطقة بما يسمح للولايات المتحدة بالمحافظة على تدفق النفط إلى الدول المستهلكة من جميع أنحاء العالم. ومن وجهة النظر هذه، فإن تجربة غزو الكويت كانت دافعاً للولايات المتحدة للتفكير بعدم استبعاد أي نوع من المخاطر في المنطقة^(١٩)، وهذا ما حدث بالفعل^(٢٠).

وفي العام ١٩٩٣، جاء «مبدأ الاحتواء المزدوج» لإيران والعراق، ليستمد أصوله النظرية من الحرب الباردة، كما هو حال «مبدأ كارتر» نفسه. وهو قد مثل التأطير الاستراتيجي الأهم لحرب الخليج^(٢١).

وفي المنظور الاستراتيجي، يمكن القول إنّ الوجود العسكري الأمريكي في ما وراء البحار قد مهد الطريق أمام تبني سياسة «الاحتواء المزدوج»^(٢٢)، إذ تستند فلسفة الاحتواء في أحد أركانها على وجود قوة عسكرية متقدمة، يستنفدها الطرف المحتوي في أغراض التهديد أو المواجهة الفعلية مع الطرف المراد احتواؤه، بالطريقة ذاتها التي مارسها حلف شمال الأطلسي (الناتو) عبر أحزمة الطوق التي حاصرت الاتحاد السوفياتي إبان الحرب الباردة^(٢٣). ولم يكن من الممكن تصور تبني الولايات المتحدة سياسة «الاحتواء المزدوج» لو لم تندثر الحرب الباردة وتندلع حرب الخليج الثانية. بيد أنّ هذا المبدأ، أو هذا الدليل الذي تبنته السياسة الأمريكية في الخليج، قد بدا أمامه الكثير من التحديات وخالطه الكثير من عوامل الضعف البنوي^(٢٤).

إنّ الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة اتجه نحو تعاظم مستمر، وجد أعلى تعبيراته في تشكيل «الأسطول الخامس» في العالم ١٩٩٥، وكانت تلك المرة الأولى التي تنظم فيها الولايات المتحدة أسطولاً جديداً منذ الحرب العالمية الثانية، وارتبط ذلك بنجاح الولايات المتحدة في

(١٩) حول السياسة الأمريكية في المنطقة بعد حرب الخليج الثانية، انظر: عبد الجليل زيد المروهن، «محاولة تعريف منظومة السياسة الأمريكية في المنطقة وخياراتها الاستراتيجية»، الحياة، ١٩٩٩/٨/٣.

(٢٠) عبد الجليل زيد المروهن، «العراق والخليج ومقولات التوازن: نمط المحددات الجيوبوليتيكية (٢) من الرياض»، ٢٠٠٤/٧/١٦.

(٢١) عبد الجليل زيد المروهن، أمن الخليج بعد الحرب الباردة (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٩٧)، ص ٣٦٦ وما بعدها.

(٢٢) عبد الجليل زيد المروهن، «ثعلب الصحراء» واتجاهات السياسة الأمريكية، المستقبل العربي، السنة ٢١، العدد ٢٤٢ (نيسان/أبريل ١٩٩٩)، ص ١٩ - ٢١.

(٢٣) لمفهوم نظري موسع حول الاحتواء، انظر: George F. Kennan, «Containment: 40 Years Later: The Sources of Soviet Conduct», *Foreign Affairs* (Spring 1987), and Walt W. Rostow, «Containment: 40 Years Later: On Ending the Cold War», *Foreign Affairs* (Spring 1987).

(٢٤) عبد الجليل زيد المروهن، «السياسة الأمريكية في الخليج وتجربة الاحتواء (١ من ٢)»، الرياض، ٢٠٠٤/٦/٢٥. وحول النقد الموجه إلى سياسة الاحتواء المزدوج، انظر: Zbigniew Brzezinski, Brent Scowcroft and Richard M. Richard Murphy, «Differentiated Containment», *Foreign Affairs* (May-June 1997), and Eric Rouleau, «America's Unyielding Policy Toward Iraq», *Foreign Affairs* (January-February 1995).

الحصول على موقف واضح من بعض دول المنطقة، في ما يتعلق بمسألة الوجود العسكري الأمريكي.

كذلك نجحت واشنطن بتأكيد الالتزامات المتبادلة بينها وبين عدد من دول المنطقة في ما يختص بالتسهيلات البرية والبحرية والجوية الممنوحة للقوات الأمريكية، ولا سيما على صعيد منشآت التخزين والتمركز المسبق للقوات التي تشكل أساساً حيويًا لخطط الانتشار والتدخل العسكري^(٢٥).

ويختلف البند الخاص بوجود القوات الأمريكية من دولة خليجية إلى أخرى، بحسب رغبتها وقدرتها على قبول وجود عسكري أجنبي على أراضيها، مع موازنة الرغبة الأمريكية في توزيعها وتخزينها بشكل مسبق، بما يمكن من استخدامها على نحو سريع^(٢٦).

لقد سعت الولايات المتحدة منذ أكثر من عامين إلى إدخال حلف الناتو ليكون طرفاً في ترتيبات أمن الخليج.

وقد تمثلت إحدى الخيارات الأمنية التي طرحتها الولايات المتحدة على دول الخليج في نظام الدفاع الصاروخي المشترك الذي أعلنت عنه الإدارة الأمريكية في تشرين الأول / أكتوبر

١٩٩٨ أثناء زيارة وزير الدفاع الأمريكي وليام كوهين إلى دول مجلس التعاون، والذي يهدف إلى إقامة نظام دفاع جوي إقليمي مضاد للطائرات ولصواريخ أرض - أرض الباليستية.

وعلى الرغم من ذلك، فإن فرص إنجاز هذا النظام ظلت محل شك، نتيجة عدد من الاعتبارات السياسية في الداخل الأمريكي التي تضع قيوداً عليه، حيث هناك معارضة واسعة لمشروعات الدفاع الجديدة ضد الصواريخ كنظم الليزر المجوقلة أو الطائرات الموجهة من دون طيار، بسبب كلفتها المالية المرتفعة، وبسبب الصعوبات العملية المرتبطة بتشغيلها والأسس الاستراتيجية التي تستند إليها، وذلك في الوقت الذي لم يثبت فيه فشل الردع في تحقيق أهدافه استناداً إلى منظومة التسليح القائمة، ولكن إذا ما نجحت الإدارة الأمريكية بإقناع دول الخليج بالموافقة على هذا المشروع فإنها قد تتمكن من تمريره في الكونغرس، وبخاصة أن هذه الدول ستتحمل نسبة ملحوظة من كلفته الإجمالية التي قدرت بخمسة مليارات دولار كمرحلة أولى، وقد تصل إلى عشرة مليارات في المراحل التالية، كما أن نجاحها بذلك سيحسم تنافسها مع فرنسا وبريطانيا حول نظم وبرامج الردع لصالحها، حيث سيكون من السهل حينئذ إلغاء

(٢٥) انظر: عبد الجليل زيد المروهن، «موقف دول مجلس التعاون من الاحتواء المزدوج»، الحياة، ٢٤ /

١٩٩٧/٣.

(٢٦) المروهن، «العراق والخليج ومقولات التوازن. نمط المحددات الجيوبوليتيكية (٢ من ٢)». وحول الاتفاقيات الأمنية الثنائية، انظر: Ibrahim Ibrahim, ed., *The Gulf Crisis: Background and Consequences* (Washington, DC: Center for Contemporary Arab Studies, Georgetown University, 1992).

برامج الردع غير الصاروخية. بيد أن مؤشرات التسلح في دول الخليج في العام ٢٠٠٥ لا توحى بتحقيق مثل هذا الاحتمال.

وإذا كان من الثابت بحكم التجربة أو الواقع، أو الأمرين معاً، انتفاء خيار توازن القوى والدفاع المشترك (كما الأمن الجماعي) على صعيد مقاربات الأمن في الخليج، فإن معضلة التوازن الاستراتيجي تبقى الثغرة الأكثر مركزية في فضاء هذا الأمن.

وقد يكون سقوط حكومة الرئيس العراقي صدام حسين علامة فاصلة في معايير السياسة والتاريخ، لكنه ليس كذلك في المعايير الاستراتيجية؛ ذلك أن العراق قد عزل استراتيجياً وحُيِّد قوته منذُ حرب الخليج الثانية. والمتغير الاستراتيجي الذي سيكون أمن الخليج معنياً فيه في حال تحققه هو تحوّل العراق إلى حاضنة متقدمة لموازن عسكري خارجي تمثله القوة الأمريكية، على النمط ذاته الذي تمثله كوريا الجنوبية واليابان في شرق آسيا. وهذا أمر غير واضح وربما غير مرجح، كما تشير مجريات الأحداث في مطلع العام ٢٠٠٦، إنما في حال حدث ذلك بالفعل فإن الوجود العسكري الأمريكي في العراق، النوعي والمتقدم، سيمثل الثقل الذي يوازن القوة الإيرانية. وهذا التطور الذي كان اقترَب مبدئياً منذُ حرب الخليج الثانية، أو لنقل تمّ تداوله على الصعيد النظري وافترضه تحليلياً، لم يكن بالمقدور تحقيقه استناداً إلى انتشار أمريكي في المنطقة يستثني العراق.

وأخيراً، يمكن القول إن انسحاباً واسعاً لقوات الولايات المتحدة من العراق يعني بالضرورة انتفاء خيار «الموازن الخارجي» كدليل للسياسة الأمريكية في المنطقة.

بقي أن الولايات المتحدة قد سعت منذُ أكثر من عامين إلى إدخال حلف الناتو ليكون طرفاً في ترتيبات أمن الخليج، سواء انطلاقاً من البوابة العراقية أو بمعزل عنها. لقد كان الرهان مركزاً على إعطاء الحلف دوراً عسكرياً كاملاً في العراق، وحيثُ إن ذلك لم يحدث نتيجة المعارضة الفرنسية، فقد كان التعاون الأمني مع السلطات العراقية بديلاً جزئياً لذلك الخيار^(٢٧). بيد أن الأهم بمعيار الحسابات الكلية لأمن الخليج هو تحرك الناتو لعقد اتفاقيات

(٢٧) كشفت القمة السادسة والعشرون لحلف شمال الأطلسي (الناتو) التي عُقدت في مدينة اسطنبول التركية في ٢٨-٢٩ حزيران / يونيو ٢٠٠٤ عن تحوّل جذري في عمل الناتو، سواء من حيث النطاق الجغرافي الذي يغطيه أو من حيث طبيعة المهام التي يتعين عليه القيام فيها، فقد اتسع نطاقه ليشمل العراق ودول الخليج، بعدما شمل أفغانستان وجنوب المتوسط، حيثُ تمت في هذه القمة الموافقة على تقديم المساعدة لتدريب قوات الأمن العراقية وتقديم العون لمساندة الانتخابات التشريعية التي عُقدت لاحقاً في ٣١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥، وقد أكد قادة الناتو في بيان مشترك حول العراق: أنّه «رداً على طلب من الحكومة العراقية الموقته، قررنا اليوم تقديم مساعدة حلف الأطلسي إلى الحكومة العراقية في تدريب قواتها الأمنية. إننا متّحدون في دعمنا للشعب العراقي، ونعرض التعاون التام مع الحكومة العراقية الجديدة في سعيها إلى تعزيز الأمن الداخلي وتمهيد الطريق لإجراء انتخابات عامة في العام ٢٠٠٥». وتقديم هذه المساعدة لم يلبِ في حقيقة الأمر التوقعات الأمريكية، حيثُ كان الرئيس الأمريكي جورج بوش يسعى إلى قيام الحلف بمهام عسكرية مباشرة في العراق، ولكن بسبب الاعتراضات الألمانية والفرنسية لم تستطع الولايات المتحدة تحقيق هذا الأمر. وعلى الرغم من ذلك، =

أمنية ثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي. والناٲو هنا يهتدي بتجربة الاتفاقيات الأمنية التي عقدت بعد حرب الخليج الثانية بين دول المجلس وعدد من القوى الكبرى، وبالذات الولايات المتحدة. وقد يكون الأمر الأكثر دلالة هو توصل الحلف إلى اتفاق يقود إلى نشر قوات تابعة له في الخليج وبحر العرب.

إن بيئة الأمن في الخليج هي اليوم أمام مشهد مختلف، لكنها لم تصل بعد إلى مرحلة إعادة التعريف الاستراتيجي. وهذا هو تحدياً الفرق بين نتائج حرب الخليج الثانية ونتائج غزو أمريكي للعراق مصحوباً بانسحاب عسكري كبير □

= استطاعت واشنطن أن تُوجد صلةً بين الناٲو والعراق. انظر: عبد الجليل زيد المرهون، «الناٲو والعراق: الفرص والتحديات» **الرياض**، ٢٣/٧/٢٠٠٤، و Steven A. Cook, «The Right Way to Promote Arab Reform», *Foreign Affairs* (March-April 2005).

كما طُرحت في تلك القمة مبادرتان ربطتا بين الدور العسكري للحلف والدور السياسي الذي يتعين عليه أن يقوم فيه، تمثلت الأولى في مبادرة اسطنبول للتعاون، الموجهة إلى الشرق الأوسط الكبير، والتي ترمي إلى تعزيز التعاون في المجال الأمني من خلال تقديم النصائح الخاصة بالإصلاح الدفاعي والميزانيات العسكرية والعلاقات المدنية العسكرية، وتعزيز التعاون العسكري من خلال المشاركة في تدريبات عسكرية مختارة وأنشطة تدريبية وتعاونية مرتبطة بها، ومحاربة الإرهاب، والمساهمة في عمل الحلف لمواجهة تهديدات انتشار أسلحة الدمار الشامل، وكان من المفترض أن يبدأ تنفيذ هذه المبادرة مع دول مجلس التعاون الخليجي من خلال إنشاء قواعد عسكرية للناٲو ترتبط أمنياً بالقواعد الأمريكية الموجودة في المنطقة في إطار التدخل الأمني لمواجهة الإرهاب، وكذلك إنشاء مكاتب جمع وتحليل المعلومات لدول الناٲو في المنطقة، وإنشاء مكاتب فنية متخصصة تقدم توصيات في مجالات الأمن والاقتصاد والإصلاح الداخلي والتعليم والبيئة، وإعداد خطط تعاون عملية لدعم الشراكة الاستراتيجية مع دول الخليج ودول جنوب المتوسط تشمل الشراكة العسكرية التي يتعين أن تقوم على إنشاء حلقات جديدة لا يقتصر دورها على التعاون العسكري وإنما يمتد إلى التعاون السياسي، انظر: عطية عبد العزيز، «قمة اسطنبول: التوسع الجنوبي للناٲو»، **السياسة الدولية**، السنة ٣٩، العدد ١٥٨ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، ص ١٥٤-١٥٧، ونور الدين الفريضي، «التعاون الأطلسي الخليجي يكمل دور الحلف في الشرق الأوسط الكبير» **الحياة**، ١٨/٣/٢٠٠٥. وحول أثر ذلك في مستقبل الأمن في الخليج، انظر: عبد الجليل زيد المرهون، «تركيا والخليج والمتغير الأطلسي» **الرياض**، ١٣/٨/٢٠٠٤.